مركز ضائع

بغضّ النظر عن مدى واقعية هذا التقويم وجدّيته، فان منطق الحديث عن دور جديد يلعبه النفط والمال النفطي في النظام الاقتصادي، والسياسي، الاقليمي والدولي، ينقلنا، بصورة أو بأخرى، الى اعادة النظر في معيار الانتماء الى مركز النظام الاقليمي، الذي هو، برأينا، تماماً ذلك النظام الفرعي الذي يشكّل البؤرة الاكثر تأثيراً في النظم الفرعية الاخرى، وهو النزاع مع اسرائيل. غير ان هذه المركزية، اصبحت، اليوم، نوعاً من المقولة الايديولوجية، بعد ان شهدنا تصاعداً في أهمية ميزان قوى كان راكداً نسبياً في الخليج، تتشكّل بنيته بوتيرة مطردة. وإنْ تضاءلت النظرة الى النزاع العربي - الاسرائيلي، فانها تأرجحت، على مدى العقود الماضية، مع صعود، وهبوط، المدّ العروبي بين دورين مختلفين: الأول، هو دور الفاعل؛ والثاني، هو دور الساحة. فحين كانت المؤسسات العربية مؤهلة لتأطير النظام العربي، كشخص فاعل في النظام الدولي الشامل، فانها كانت تحدّد المواقف، وتثبّت التوجّهات في المنحى الاول. واذا ما غاب هذا التأطير، فان تلك المؤسسات نفسها تغدو ساحة تتوجّه اليها مختلف الوحدات العربية لتكوين موقف موحّد، أو على الاقل متماثل من القضية عينها. لذلك، فان الفارق الجوهري بين «مركز» النزاع مع اسرائيل، و«المركز» الخليجي المستجد، هو ان الاول مستمر، دائم، ما يتغيّر فيه تبعاً للوحدات المكونة له، بنجاح متفاوت حسب المراحل، وبفشل يصل، احياناً، درجة غيابه كفاعل تماماً عن ميزان القوى الاقليمي.

قد لا تؤدي نظرة أخرى الى مثل هذا الاستنتاج، ولكنها لا تنقضه بأي حال. فمع النقلة النوعية التي تمخّضت عنها أزمة الخليج، تحوّلت بغداد الى طرف رئيس في سياسة المحاور الاقليمية، وعنصر التأثير الرئيس في أي مشروع سياسي اقليمي، وأيضاً في أي نزاع اقليمي. ولكن العراق لا يشكّل، مع ذلك، وفق المصطلحات المتداولة، «دولة مواجهة»، ذلك لأن مشاركته في النزاع مع اسرائيل كانت مشاركة ظرفية، من ناحية، وكانت تتمّ من طريق وسيط، من الناحية الاخرى. غير انه من الممكن، اليوم، ان نصحّح هذا الحكم. فمن اليسير علينا ان نلاحظ، من جهة، ان بغداد تُعتبر أقرب العواصم الى الحدود الاسرائيلية خارج دول المواجهة الثلاث؛ ومن جهة أخرى، ينبغي ان نرى، بوضوح، ان بغداد تساهم، اليوم، مساهمة فعّالة ومنتظمة، في تصعيد التوتّر مع اسرائيل، عبر ألف دلالة، بل ويبدو ان دور بغداد بات محدِّداً، سواء في الحرب أم في التفاوض، وبالتالي في اختيار احد الخيارين. ان هذا التورّط العميق، وإنْ كان ضمنياً، وضع بغداد في قلب سيرورة مركزية في تقريره، كما في تجنّبه. وبمقدورنا ان نقول، اخيراً، انه لا بدّ من اعادة النظر، في صورة جذرية، في معيار الانتماء الى المركز من الجهة العربية، في ظل التفوّق النوعي العسكري الاسرائيلي، بهدف رصد القوى التي تلعب دوراً كبيراً في السعي الى ايجاد توازن حقيقي مع اسرائيل.

وبالطبع، ليست الطريقة التي اعتمدتها بغداد للتعبير عن موقفها الجديد بالاكثر «لطافة» أو بالأشد تعلّقاً بالمفردات الدبلوماسية، لكنها فعّالة على ما يبدو، على الرغم من الحملة الواسعة التي استثارتها في مختلف أرجاء المعمورة؛ اذ طالما سيطر منطق القوة، والقوة العسكرية بالذات، على النظام الاقليمي الشرق أوسطي بأسره، فانه لا ينبغي اتهام بغداد بمحاولة التأقلم مع هذا المنطق. فسباق التسلّح هو القانون في منطقتنا، وهو اسم اللعبة الاساس. وبالتالي، فمن الطبيعي ان تسعى بغداد، سعياً حثيثاً، الى الحصول على موقع اقليمي يتناسب مع سيرورة اعادة تشكيل البنية الاقليمية التي قد تسفر عن نظام عربي يتمتّع بسمات، هي على قدر معيّن من الخصوصية.

لا عجب، بعد ذلك، ان تسعى بغداد، في مرحلة لاحقة، الى تحقيق هدفين متناقضين ظاهرياً: